عمليات الخفض اقتصرت على حركتين

«الجُمان»: حركة الملكيات في قوائم كبار الملاك في سوق الكويت.. متنوعة

قال تقرير مركز الجُمان للاستشارات الاقتصادية تنوعت حركة الملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/9/5 ما بين الرفع «3 حركات «والخفض «حركتين» والدخول «واحدة» والخروج» 3 حركات «، بالإضافة إلى إدراج الهيئة العامة للاستثمار في قائمة كبار ملاك «بنك وربة» بنسبة 24.000 في المئة من رأس ماله بمناسبة إدراجه في سوق الكويت للأوراق المالية اعتبارا من تاريخ 2013/9/3 ، وبذلك يكون إجمالي تلك العمليات 10 حركات.

وتابع: تصدرت عملية رفع المؤسسة العامة للتامينات الإجتماعية لملكيتها في «فجيرة أ» أعلى حركات الرفع بواقع 2.210 نقطة مئوية من 5.700 إلى 7.910 في المئة ، تلاها رفع صندوق الرائد للاستثمار حصته في «إنجازات» بمقدار 0.608 نقطة مئوية من 5.012 إلى 5.620 في المئة ، ثم رفع «إيفا» لنسبتها في «د للتمويل «بمقدار 0.100 نقطة مئوية من 19.263 إلى 19.363 في المئة ، وذلك خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2013/9/5.

ومضى: أما عمليات الخفض، والتي اقتصرت على حركتين كما أسلفنا، فقد تمثلت الأولى في خفض «نور» لحصتها في «التخصيص» بمقدار 0.850 نقطة مئوية من 8.050 إلى 7.200 في المئة ، بينما تمثلت الثانية في خفض شركة المثنى للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة – للأسبوع الثالث على التوالي – حصتها في «منتزهات «بفارق 0.619 نقطة مئوية من 6.035 إلى 5.416 في المئة .

وفيما يتعلق بعمليات الخروج من قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع المنتهي في 2013/9/5، فقد خرج من قائمة كبار ملاك «أموال» كل من : «كويت ت» و «بيان» ، حيث كان يمتلكان 5.816 و 5.539 في المئة من رأس مالها على التوالي نهاية الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2013/8/29. كما خرج خالد سلطان بن عيسى من قائمة ملاك «الامتياز» حيث كان يمتلك 5.110 في المئة من رأس مالها نهاية الأسبوع الماضي المشار إليه أعلاه، وذلك رغم إيقاف «الامتياز» عن التداول اعتبارا من 2012/8/16 حتى تاريخه، أما عمليات الدخول في القوائم المشار إليها، فقد اقتصرت على حركة واحدة تمثلت في دخول شركة الإقليم العقارية وعبدالرحمن السعيد «كطرف واحد» في قائمة كبار ملاك «منشآت» بنسبة 5.470 في المئة من رأسمالها.

خروج خالد السلطان من قائمة ملاك الامتياز حيث يمتلك 5.110 في المئة من رأس مالها

حجم تداول قياسي جديد تحقق خلال 164 يوماً من التداولات

تداولات بورصة دبي للذهب والسلع تتخطى 10 ملايين عقد

تجاوز حجم التداول في بورصة دبي للذهب والسلع منذ بداية العام 10 ملايين عقد، وذلك لأول مرة منذ تأسيس البورصة. وتم تسجيل هذا الرقم القياسي في 23 أغسطس بعد 164 يوما من التداول. وبلغ إجمالي عدد العقود المتداولة منذ بداية العام وحتى نهاية أغسطس 10.37 ملايين عقد، بزيادة 80 في المئة مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي.

ويأتي هذا الإنجاز مدفوعا بالنشاط الكبير في البورصة خلال شهر أغسطس الذي سجل ارتفاعا بمعدل 23 في المئة عن أغسطس 2012، مع تداول 1.159.293 عقدا بقيمة 34.08 مليار دولار أمريكي. وارتفعت أحجام تداولات العملات، التي شكلت محرك النمو، بمعدل 28 في المئة على أساس سنوي، لتصل إلى 1.124.507 عقداً. ومنذ بداية العام، حققت أحجام تداولات العملات نموا بمعدل 89 في المئة مسجلة 9.994.510 عقدا.

أما عقود الروبية الهندية الآجلة، فقد واصلت نموها المطرد محققة ارتفاعا بمعدل 72 في المئة عن الفترة ذاتها من العام الماضي حيث سجلت 1.011.360 عقدا في أغسطس وحده، و8.963.113 عقدا منذ بداية العام. وفي هذا الصدد قال غاري اندرسون، الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للذهب والسلع: «يعتبر تجاوز حاجز 10 ملايين عقد علامة فارقة لهذا الشهر، كما أنه يشير بوضوح إلى مكانة بورصة دبي للذهب والسلع كواحدة من أسواق التداول الأسرع نموا في العالم.

صندوق بقيمة 100 مليار دولار لمواجهة أزمات «بريكس»

تامل دول «بريكس» ان يسهم الصندوق في مواجهة اي تحركات من شانها التاثير على اسعار عملاتها.

قال قادة مجموعة «بريكس» – التي تضم إلى جانب روسيا البرازيل والهند والصين وجنوب أفريقيا –انشاء صندوق للاحتياطي النقدي بقيمة 100 مليار دولار لمواجهة الصدمات المالية.

وتاتي الخطوة الطموحة لمواجهة ضربة للدول النامية ذوات الاقتصادات الكبيرة حيث يتوقع أن تقلص قريبا الولايات المتحدة الامريكية برامج لحفز الاقتصادات الناشئة وسحب استثمارات منها.

وذكر قادة المجموعة أن تفاصيل المشروع مازالت قيد الدراسة. وقال فلاديمير بوتين الرئيس الروسي خلال اجتماعات مجموعة العشرين في سان بطرسبرغ إن المبادرة سوف تظهر إلى النور قريبا، مضيفا أن قيمة صندوق الاحتياطي النقدي سيصل إلى نحو 100 مليار دولار.

مخاوف شائكة وقال بن بيرنانكي رئيس الاحتياطي المركزي الفيدرالي في مايو الماضي إن بلاده تعتزم تقليص برنامج ضخم لشراء السندات هذا العام. وكان البرنامج الاقتصادي الامريكي قد اطلق بهدف زيادة السيولة في الاسواق عقب الأزمة المالية العالمية وتم توجيه جزء من الاموال السائلة لمشروعات في الدول الناشئة اقتصاديا وهو ما اسهم في رفع اسعار الأصول بها.

لكن تصريحات بيرنانكي صاحبتها عمليات انسحاب جماعية للمستثمرين من المشروعات في تلك الدول وشراء دولارات امريكية توقعا منهم بان يرتفع سعره في الأسواق بناء على تلك الخطوة وهو ما اثر سلبا على البورصات وأسعار العملات في تلك الدول.

ومنذ مايو الماضي، انخفضت الروبية الهندية امام الدولار بنسبة 24 في المئة كما هبط الراند الجنوب افريقي بنسبة 17 في المئة والريال البرازيلي بنسبة 15 في المئة كما هبط الروبل الروسي بنسبة 8 في المئة .

وتامل الدول الاعضاء في «بريكس» ان يسهم انشاء صندوق الاحتياطي النقدي في مواجهة اي تحركات من شانها التاثير على اسعار عملاتها.

حاكم مصرف لبنان يؤكد استقرار الليرة اللبنانية

بيروت – «كونا»: أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن الليرة اللبنانية مستقرة وأن احتياطي المصرف مرتفع كما اكد سلامة مصارف لبنان. وأشار سلامة في كلمة له خلال احتفال الخريجين في الجامعة الامريكية للتكنولوجيا الى أن لدى مصرف لبنان إرادة مستمرة بالحفاظ على الاستقرار في الأسعار عامة وسعر صرف الليرة اللبنانية خاصة. ولفت الى أن مصارف لبنان سليمة مؤكدا نموها بشكل جيد اذ ارتفعت الودائع بنسبة سنوية تفوق ثمانية في المئة يقابله زيادة في نمو اقراضها بنسبة تتراوح بين 6 و 8 في المئة.

خلال النصف الأول من العام الحالي

قطاع السلع الكويتي يحقق أرباحاً بأكثر من 60 في المئة

بلغ إجمالي أرباح قطاع السلع الاستهلاكية الكويتي بنهاية النصف الأول من العام الجاري 35.72 مليون دينار تقريبا مقارنة بحوالي 22.27 مليون دينار أرباح القطاع في الفترة المماثلة من 2012، بارتفاع في الأرباح تتجاوز نسبته الـ60 في المئة ، علما بأن القطاع يتضمن 7 شركات جميعها ذات سنة مالية منتظمة تبدأ في الأول من يناير من كل عام وتنتهي بنهاية ديسمبر من ذات العام.

وتُعد أرباح «أغذية» الأكبر على الإطلاق داخل قطاع السلع الاستهلاكية، حيث بلغت أرباح الشركة بنهاية النصف الأول من العام الجاري 28.17 مليون دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 25.04 مليون دينار في النصف المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح تُقدر نسبته بحوالي 12.5 في المئة .

على الجانب الآخر، تُعد أرباح «وط للمسالخ» الأقل بين شركات القطاع، حيث بلغت أرباحها بنهاية النصف الأول من العام الحالي نحو 153 ألف دينار مقارنة بحوالي 315 ألف دينار أرباح النصف المماثل من العام الماضي، بتراجع في النتائج تجاوزت نسبته الـ 51 في المئة ، وهو أعلى معدل تراجع في النتائج داخل القطاع.

وسجلت «مواشي» أعلى نسبة نمو في نتائجها النصف سنوية داخل القطاع، وذلك بعد أن حققت ارتفاعاً في أرباحها بحوالي 896 في المئة وصولا لنحو 4.57 ملايين دينار مقابل لنحو 15.57 مليون دينار مقارنة بارباح بلغت 3.45 ملايين دينار تقريباً سجلتها شركات القطاع في الربع الثاني من العام الماضي.

وكانت «أغذية» أيضاً صاحبة أكبر الأرباح المحققة في الربع الثاني من العام الجاري بعد أن سجلت أرباحا بنحو 11.78 مليون دينار مقابل أرباح بحوالي 8.92 ملايين دينار في الربع المماثل من العام الماضي، بارتفاع في الأرباح تقدر نسبته بنحو 32 في المئة .

واحتلت «وط للمسالخ» أيضا المرتبة الأخيرة من حيث أقل الأرباح في القطاع، وذلك بتحقيقها أرباحاً ربع سنوية بلغت 57 الف دينار تقريباً مقابل أرباح بنحو 136 الف دينار للفترة المماثلة من العام الماضي، بانخفاض في النتائج الربع سنوية بحوالي 58.1 في المئة .

خسائر بلغت 575 ألف دينار تقريباً تحققت خلال النصف الأول من العام الماضي.

وعلى صعيد نتائج شركات قطاع السلع الاستهلاكية في الربع الثاني فقط من 2013، فقد سجلت ارتفاعاً في أرباحها بحوالي 351.4 في المئة وصولا

صعود «أغذية» الأكبر على الاطلاق و«وطنية للمسالخ» الأقل بين شركات القطاع

تونس: 1.2 مليار دولار إيرادات قطاع السياحة

ارتفاع عدد السياح البريطانيين

قالت وزارة السياحة التونسية إن عدد السياح المقبلين إلى تونس بلغ أكثر من 4 ملايين سائح حتى نهاية شهر أغسطس الماضي.

وأفادت الوزارة في بيانات رسمية أن أربعة ملايين و200 ألف سائح زاروا تونس منذ بداية العام الجاري وحتى نهاية الشهر الماضي، بينما حقق القطاع إيرادات بنحو ملياري دينار «1.20 مليار دولار».

وزاد عدد السياح البريطانيين بنسبة 23 في المئة ، والألمان بنسبة 5 في المئة ، والروس 8 في المئة عن الفترة نفسها من العام الماضي. بينما حافظت أسواق ليبيا والجزائر على نموها بنسبة 20 في المئة و7 في المئة على التوالي.

ولا تزال السوق الفرنسية إحدى أهم الأسواق التقليدية للسياحة التونسية، تسير في اتجاه هبوطي إذ تراجعت بنسبة 22 في المئة .

وتخطط تونس لبلوغ رقم سبعة ملايين سائح هذا العام، مقابل ستة ملايين العام الماضي، وتحقيق إيرادات بأكثر من 3.4 مليار دينار.

وتقترب هذه الأرقام من المعدلات العادية المسجلة خلال فترة ما قبل الثورة عام 2010.

لكن وفي أعقاب أعمال عنف هزت تونس في يوليو إثر اغتيال النائب محمد البراهمي ومقتل ثمانية جنود على أيدي إرهابيين بجبل الشعانبي، سادت مخاوف من حدوث انتكاسة للسياحة التونسية في الربع الأخير من العام.

ويعزز هذه المخاوف حقيقة أن نحو 65 في المئة من رقم المعاملات التي يحققها القطاع السياحي تسجل عادة خلال النصف الثاني من العام.

في ظل تراجع الطلب الأوروبي على الصادرات الهندية

«الكويتية - الصينية»: مستقبل النمو الهندي لا يبدو مشرقاً

الانخفاض بدأ بالسلع الرأسمالية ثم الاستهلاكية

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية ان الاقتصاد الهندي يمر بمزيد من المعاناة بسبب العوامل المحلية والخارجية مع العجز المزدوج الذي تسجّله حاليا. وكان الاقتصاد الهندي قد تباطأ من نسبة نمو 4.8 في المئة على أساس سنوي في الربع الأول إلى نسبة 4.5 في المئة في الربع الثاني، بينما كانت التوقعات أعلى من ذلك بقليل. وجاء التباطؤ بشكل أساسي نتيجة لضعف الأداء في قطاعي التعدين والصناعة، حيث انخفض الإنتاج الصناعي بمعدل 2.2 في المئة في يونيو، وهو الانخفاض الثاني له على التوالي بسبب تراجع الصناعة التي تعادل ثلاثة أرباع إجمالي الإنتاج.

وأضاف التقرير: جاء ذلك في تقرير شركة «آسيا للاستثمار» الذي أظهر أن هذا الانخفاض انعكس في مجالات مختلفة، من السلع الرأسمالية إلى السلع الاستهلاكية. وتباطأ الاستهلاك المحلي بسبب تآكل القدرة الشرائية بعد ارتفاع التضخم، ومن غير المتوقع أن يتعافى الاستهلاك المحلي قريبا بسبب تراجع ثقة المستهلكين. وساهم التراجع في منطقة اليورو التي تعد الشريك التجاري الأكبر للهند بتباطؤ الصادرات الهندية. وكان للعجز المتزايد للحساب الجاري تداعيات سلبية على ثقة المستثمرين، مما يؤدي لتراجع الاستثمار الأجنبي، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط. وقد تضخم مؤخرا تدفق رؤوس الأموال إلى خارج الهند نتيجة للمخاوف المتعلقة بموعد تطبيق التخفيف الكمي الثالث المرتقب من الفيدرالي الأمريكي. ونتج عن هذا خسائر كبيرة في قيمة الروبية الهندية، التي تراجعت هذا العام بمعدل 22 في المئة حتى الآن.

وتابع: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقيس الناتج الاقتصادي أو حجم الاقتصاد – معدّل بالنسبة للتضخم أو الانكماش. فهو مجموع القيم المعدّلة لكافة السلع والخدمات النهائية التي تنتجها دولة أو منطقة ما خلال فترة زمنية محددة. وتعتمد هذه القيم على كميات «حجم» وأسعار السلع المنتجة. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقياس يجعل الأسعار الثابتة من خلال اعتماده على قيمة عام معين الذي يكون عام الأساس لجميع السلع والخدمات. ويمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بعدة طرق، حيث تقيسه لجنة الإحصاء المركزي، وهي الجهة الحكومية المسؤولة عن البيانات الوطنية، بطريقة الإنفاق وإنتاج القطاعات. وينقسم الناتج المحلي الإجمالي من ناحية الإنفاق، إلى الاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي، والاستثمارات المالية الثابتة، والصادرات والواردات. وقد كان الاستثمار هو محرك النمو الهندي الأكبر حجما منذ 2003. وبالنظر إلى حجم التطوير في البنية التحتية التي تحتاجه الهند، يعتبر الاستثمار بغاية الأهمية. كما يلعب الاستهلاك الخاص دورا مهما في دولة مثل الهند التي تعتمد على قطاع الخدمات مما يجعلها تعتمد على اقتصادها المحلي أكثر من غيرها من دول آسيا.

وبين التقرير: قد كان النمو الهندي متباطأ منذ منتصف عام 2011، ومن المتوقع أن يستمر بالتراجع حتى النصف الثاني من العام المقبل على الأقل. ومع الأداء الضعيف للاقتصاد الهندي والتراجع الكبير للروبية مؤخرا، أصبحت الهند في وضع معقد يستدعي التدخل الحكومي. ومنذ سبتمبر 2012 تحاول الحكومة الهندية تكثيف جهودها لدعم النمو الاقتصادي، حيث سهلت من القيود على الاستثمار الأجنبي ووافقت مؤخرا على مشاريع للبنية التحتية تبلغ قيمتها 28.4 مليار دولار أمريكي، في مجالات النفط والغاز والطاقة والطرق وسكك الحديد. ولكن هناك مخاوف متزايدة من العجز المالي الهندي الذي يستمر بالنمو، وخصوصا بعد أن تمت الموافقة على قانون تأمين الغذاء، حيث توفر الدولة بموجب هذا القانون الدعم على الغذاء لما يقارب ثلثي السكان، ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة هذا القانون 4 مليار دولار أمريكي سنوياً تتحملها الحكومة.

مؤشر الناتج المحلي الهندي

الاقتصاد الهندي مر بمرحلة التباطؤ منذ عام 2011

وبالتالي يبدو أن وعد رئيس الوزراء الهندي بتخفيض العجز المالي من 5.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.8 في المئة خلال هذه السنة المالية غير واقعي. ومع التوقعات باستمرار العجز المالي عند مستوياته العالية، يزيد اعتماد الهند على البنك المركزي لتخفيض أسعار الفائدة ودعم الاقتصاد.

إلا أنه من غير المرجح أن يتم تخفيض أسعار الفائدة أكثر، حيث أن الروبية ما تزال تتراجع، وقد وصلت لأدنى مستوياتها. بل حتى أن البنك المركزي سعى لتضييق السياسات في محاولات يائسة لدعم العملة. ويبدو مستقبل النمو الهندي معتماً بسبب مزيج الإنفاق الحكومي تقييدا للعجز المالي ليصل إلى 4.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام، والمزيد من التقييد لتثبيت العملة. وستكون الانتخابات الهندية القادمة في مارس 2014 نقطة حاسمة للاقتصاد الهندي. نعتقد أنه من غير المرجح أن تتم الموافقة على أي إصلاح هيكلي غير شعبي. ولا يزال من غير المحتمل أن يتعافى النمو على المدى المتوسط، ومن المرجح أن يتراجع إلى معدل 4.8 في المئة على أساس سنوي في السنة المالية 2013–2014.

«إنفور» تطرح منصة جديدة للأعمال تدعم التشارك عبر الوسائط الاجتماعية

أعلنت «إنفور»، الشركة العالمية الرائدة في تطوير حلول تطبيقات الأعمال التي تخدم أكثر من 70 ألف شركة، عن إطلاق نسخة محسّنة من منصّة LN والتي تدمج في طياتها مزايا مخصصة لدعم الأعمال عبر الوسائط الاجتماعية. وتم تصميم المنصة الجديدة انطلاقا من منصّة 10x، وهي توفر دعما واسع النطاق لحلول Ming.le والتي تعتبر بدورها منصة شاملة للتشارك والتواصل الاجتماعي. وتتيح منصّة LN للمستخدمين الآن منهجاً متخصصا يتيح التواصل بصورة أسرع وأكثر وضوحا، مما يسهم في تغيير الطريقة التي يتم إنجاز المهامّ بها.

تشمل المنصة الجديدة أكثر من 160 تحسينا مخصّصا لقطاعات العمل والمناطق المختلفة. وتوفر المنصة الجديدة مستوى جديدا من التحكم بالأصول والنفقات للشركات التي تقوم بإدارة المشاريع الكبيرة. كما توفر المنصة أيضا أدوات لإدارة الجودة والتمويل، مع تحسينات في أدوات الإشراف على الإنتاج لمطوّري السيارات. كما توفر المنصّة أدوات جديدة للتحكم بالتكاليف تستخدم لإدارة عمليات الضمان والتعامل مع الطلبات الواردة، مما يسهم في الاطلاع بصورة أفضل على هذه الطلبات والحد من إضاعة المورّدين لها، فضلاً عن تعزيز الاتفاقية الخاصة بمستوى الخدمة والموقّعة مع العملاء.